تطبيق مقترح لتعظيم استخدام المخزون السلعي الحكومي في أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية

أ.د. سمير ابو الفتوح صالح *

د/سمير اسماعيل السيد**

خالد سعد محمد أحمد ***

(*) أ.د/ سمير ابو الفتوح صالح: أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات بكلية التجارة جامعة المنصورة

Email: prof_samir@hotmail.com

(**) د/ سمير اسماعيل السيد: الاستاذ بكلية التجارة جامعة حلوان

Email: drsamironline99@gmail.com

(***) خالد سعد محمد: محلل نظم ومخطط برامج حاسب آلي وزارة المالية

Email: Khaled.Saad21@commerce.helwan.edu.eg

ملخص:

طوال سنوات ظل الروتين الحكومي في مصر، وغياب الشفافية، والفساد الإداري، وتردى الخدمات المُقدمة للمواطنين، تُشكل ملامح الجهاز الإداري للدولة، وهو موروث سنوات طويلة من الروتين والفساد، ومن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي أن يُعطل رأس المال الحكومي فيه عن الدوران مما يؤثر في تكلفة الفرصة البديلة، ويظهر هذا الأمر بوضوح في (المخزون الراكد بالمخازن الحكومية) كرأس مال حكومي معطل، يزداد كل عام وتصل إلى مليارات الجنيهات، والمشكلة أن النظام الحالي لتصريف الراكد إجراءاته بطيئة ومكلفة ولا توجد أي قواعد بيانات بها معلومات حول الأصناف وكميتها وقيمتها، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نظام مميكن لتعظيم استخدام المخزون الراكد والحد من مخاطر التلف والسرقة والحريق وعدم بيعه كخردة، وإتاحة عرضه لجميع الجهات الحكومية بالدولة لشراء تلك الاصناف الراكدة بدلاً من شراء أصناف جديدة، واذا تم عرض الأصناف بالنظام لفترة ولم يتم طلب شراؤها من أي جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها مما يؤدى إلى زيادة حصيلة موارد الدولة، مع توجيه مبالغ البيع لحساب ايرادات الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية وعن طريق الكود المؤسسي، مع تسجيل عمليات العرض والبيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات.

لكلمات المفتاحية: نظام مميكن، نشرة الرواكد الحكومية، المخازن الحكومية، الحكومة الإلكترونية، المخزون الراكد.

ABSTRACT

For years، government red tape in Egypt، the absence of transparency، administrative corruption، and the deterioration of services provided to citizens have been the hallmarks of the state's administrative apparatus، a legacy of many years of red tape and corruption، One of the most important problems facing the national economy is that government capital is disrupted in it، which affects the opportunity cost، this is clearly shown in (stagnant stock in government stores) as government capital is idle, which increases every year and reaches billions of pounds ،the problem is that the current system for the disposal of stagnant are slow and costly without databases including information about these items and their quantity and value، So this study aimed at designing electronic system to optimize the use stagnant inventory and reduce the risk of damage، theft، fire and not being sold as scrap، thereby increasing the State's resources، The amounts of the sale are directed to calculate the revenue of the owner through the government financial information management systems and through the institutional code، With the recording of the supply and sale in databases and the provision of data for all stagnant items and items sold between the entities.

Keywords: Automated system, Governmental Stagnant Bulletin, government warehouses, e-government, stagnant inventory.

١ -المقدمة

طوال سنوات ظل الروتين الحكومي في مصر، وغياب الشفافية، والفساد الإداري، وتردى الخدمات المُقدمة للمواطنين، تُشكل ملامح الجهاز الإداري للدولة، وهو موروث سنوات طويلة من الترهل والروتين والفساد.

ولأن تحليل المشكلات، يعُد أولى خطوات العلاج الناجح، فإن تحديات الوضع الراهن تتمثل في تعقُد الهيكل التنظيمي فى مصر، من حيث كثرة الوزارات والمصالح والهيئات والوحدات المحلية، والتي تشمل ٢٩٥ وحدة، و ٢٤٤٩ إدارة تُعانى تضارب الصلاحيات والمسئوليات وعدم الاستقرار التنظيمي.(تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة،http://www.caoa.gov.eg ، ديسمبر٢٠١٥)

ويُعتبر التطوير في طرق العمل بالطابع الإلكتروني، أحد الجوانب الهامة والأساسية الذي يعتمد على الخصائص الأساسية الثلاث لتقنية المعلومات وهي التخزين للمعلومات بكميات كبيرة وعلى وسائط صغيرة تُغني عن الملفات الورقية ثم النقل للمعلومات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية المختلفة إلى أماكن مختلفة، وفي أوقات مختلفة ثم المُعالجة للمعلومات طبقاً لإجراءات ذكية يضعها الإنسان وفقاً لمتطلباته من خلال البرمجة. (أبومغايض،٢٠٠٤)

ترتكز الحكومة الإلكترونية على مبدأ القدرة على تبادل المعلومات مع القطاعات الحكومية المماثلة أو المواطن أو قطاع الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار أهمية البرمجيات في نجاح تحول الأعمال إلى الشكل الإلكتروني، بحيث تكون تلك البرمجيات قادرة على تحقيق أهداف الحكومة من خلال القدرة على التعامل مع عدد كبير جداً من المواطنين. (الرقابى،٢٠٠٢)

ومن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي أن يُعطل رأس المال الحكومي فيه عن الدوران مما يؤثر فى تكلفة الفرصة البديلة، ويظهر هذا الأمر بوضوح فى المخزون الراكد بالمخازن الحكومية كرأس مال حكومي معطل (ثروة ميتة) تزداد كل عام وتصل إلى مليارات الجنيهات.

وفى جانب أخر نجد زيادة فى الإنفاق على شراء مستلزمات جديدة رغم وجود هذا المخزون الراكد والصالح للاستخدام في الجانب الأكثر منه بسبب أنه جديد ولم يتم طلبه في أي قسم في الجهة، وحتى الاصناف المستعملة قد يستفاد منها فى جهة أخرى تستخدمها كقطع غيار. (الحسانين،٢٠١٣)

١-١ تعريف المخزون الراكد

المخزون الراكد يطلق على ما هو زائد عن حاجة الاستخدام خلال فترة معينة لعدم توافقه مع المواصفات بسبب تغيير التصميم أو التغيير التكنولوجي أو الشراء بكميات أكثر من الحاجة، وقد

وضعت الحكومة المصرية معايير للحكم على اعتبار الصنف راكداً من عدمه وذلك في الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠، وكانت تلك المعايير تنحصر فيما يلي:

١- الصنف الذي مضى عليه بالمخازن ثلاث سنوات فى حالة عدم حركة على الإطلاق.

٢-الصنف الذي لا تتفق مواصفاته مع الغرض المطلوب من أجله.

٣-الصنف الذي لا يستفاد منه لإلغاء استخدامه أو لظهور بديل أكثر تقدماً أو تأثرت خواصه بظروف مختلفة لطول مدة التخزين.

٤-الصنف الذي كان مقدراً صرفه للإنتاج أو الاستهلاك أو الاستخدام بمعدل أصبح يزيد كثيرا عن المعدل الحالى ولا يتلاءم مع حجم المخزون وذلك فيما عدا مخزون الطوارئ.

٥-قطع الغيار وأجزاء الآلات ومعدات الصيانة التي مضى عليها خمس سنوات دون حركة أو انتهي الغرض من تواجدها بسبب تغيير الآلات أو تخريدها.

٦-السيارات القديمة التي تزيد تكاليف إعادة تشغيلها عن نصف قيمة الإحلال لها.

٧-هياكل السيارات. (وزارة المالية المصرية، كتاب دورى ٢ /٨٠)

١-٢ أسباب ظهور المخزون الراكد

أوضح نفس الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ م أسباب ظهور المخزون الراكد كالآتي: -

١-سوء التخطيط والإسراف في تقدير الاحتياجات من المستلزمات (المقايسات السنوية).

٢- حدوث تغيرات في مواصفات السلع بطريقة مستمرة.

٣- تلف بعض الأصناف أثناء عملية الإنتاج.

٤-عدم التزام الكثير من الجهات الحكومية بتطبيق الاحكام الخاصة بلائحة المخازن.

٥-نقص كفاءة العاملين بالمخازن وعدم تطبيق نظام موحد لترميز الأصناف ومواصفاتها.

٦-عدم وجود رقابة فعالة لعمليات الشراء الحكومي.

١-٣ المخازن الحكومية

ينظم المخازن الحكومية لائحة تجدد كل فترة وهي عبارة عن تشريع يتضمن أحكام ومسؤوليات، كلها متعلقة بالنشاط المخزني يعكس حركة المخزون السلعي من بداية التخطيط لجلبه ولأداء وظيفة أو مهمة معينة ثم كيفية تسلمه وتخزينه وصرفه وإرجاعه وبيع ما يزيد عن الحاجة منه أو تدويره للاستفادة منه.

وتنقسم المخازن في لائحة المخازن الحكومية إلى ثلاثة أنواع وهي (مخازن رئيسية – مخازن إقليمية – مخازن فرعية) وتشمل تلك المخازن على ثلاثة أنواع من الأصناف وهي: –

١ – الأصناف المستديمة

الأصناف المستديمة هي الأصناف التي من لا تفنى بالاستعمال، ويتم صرفها كعهدة مستديمة للموظف المستلم لها، وتُعاد إلى المخازن بعد أن تكون غير صالحة للاستعمال أو يستغنى عنها لسبب ما، كمثال لذلك العهد المُنصرفة للموظفين مثل الآلات الحاسبة والطابعات وأجهزة الحاسب الآلي وآلات التصوير.

٢ – الأصناف المعدة للاستعمال

وهي تلك الأصناف التي تُستهلك خلال فترة استعمالها وكمثال لذلك أحبار الطابعات والورق والأدوات الكتابية التي يتم صرفها للموظف.

٣ – الأصناف غير الصالحة للاستعمال (الكُهنة)

وهي الأصناف التي تقرر لجنة الفحص بالمخازن أنها تالفة ولا تصلح للاستخدام مرة أخرى ولا يمكن إصلاحها وكمثال لذلك الأجهزة الكهربائية التالفة والآثاث المُتهالك.

وقد يتم في بعض الجهات تقسيم المخازن إلى مخزن مستديم أو مخزن مُستهلك أو مخزن كُهنة.

١ – ٤ الهيئة العامة للخدمات الحكومية

الهيئة العامة للخدمات الحكومية هي هيئة تتبع وزارة المالية، أُنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ عام ١٩٧١م بهدف تخطيط ومتابعة عمليات الشراء والبيع في الجهاز الإداري للدولة، وإجراء البحوث المخزنية لتنظيم المخازن، والتفتيش على أعمال المخازن الحكومية للتأكد من تطبيق لائحة المخازن الحكومية وتعديل اللوائح المخزنية وتطويرها، ومتابعة مراقبة المخزون السلعي ووضع خطط لتصريف المخزون الراكد والخردة والكُهنة.

وطبقا للمادة ٤٦ من لائحة المخازن الحكومية فانه يجب على أمناء المخازن ألا يبقوا في عهدتهم الاصناف الزائدة عن الحاجة أو المستغنى عنها وعليهم أن يقدموا كشوفا بتلك الأصناف كل سته أشهر الى مدير المخازن لرفعها الى الهيئة العامة للخدمات الحكومية للتصرف فيها.(لائحة المخازن الحكومية، ٢٠٢١، ص١٤)

وتتولي هيئة الخدمات الحكومية اتخاذ إجراءات معينة لتصريف الأصناف الراكدة والخردة والكُهنة بالجهات المختلفة وذلك عن طريق تجميع إشعارات الرواكد المرسلة لها من الجهات الحكومية ثم إرسالها بالبريد للجهات الحكومية الأخرى بالدولة لكي تقوم بالاطلاع عليها لطلب ما تريده من هذه الرواكد وإذا لم يتم طلب أى صنف خلال مدة شهرين من إرسال النشرات فان هيئة الخدمات تخاطب الجهة المالكة للرواكد ببيع تلك الأصناف بالمزاد أو أن تقوم الهيئة بعملية البيع لتلك الرواكد بالمزاد العلني.

ولان الهيئة العامة للخدمات الحكومية تعتبر إدارة مركزية بالقاهرة فلذلك يصعُب متابعة جميع الجهات الحكومية بمختلف مناطق الدولة وتطول الفترة الزمنية بين الإبلاغ عن صنف راكد والتخلص الفعلي منه مما يؤدى إلى ارتفاع معدل نمو المخزون الراكد بأكثر من معدل التخلص منه.

بالإضافة إلى أن هذه الدورة تأخذ الكثير من الوقت والتكلفة الكبيرة بسبب طباعة الورق ومصروفات البريد لكثرة الجهات الإدارية بالدولة والتي تصلها هذه الاشعارات بالبريد والتي للأسف قد لا تصل إلى جميع أقسام الجهة المستلمة للإشعار حيث غالباً ما يتم حفظ هذه النشرات بالأرشيف دون توزيعها على الأقسام والأدارات بالجهة للاطلاع عليها ومعرفة ما بها من أصناف.

بالإضافة الى عزوف بعض المزايدين عن المزادات المُعلنة للرواكد بسبب عدم قدرتهم على المعاينة الفعلية للأصناف الراكدة لتواجدها بأماكن متفرقة في أنحاء البلاد.

٢- مشكلة الدراسة

يوجد لدى الحكومة مخزون هائل من الرواكد بالمخازن ما بين قطع غيار غير مستغلة وأجهزة كهربائية وأثاث مكتبي ومستلزمات مكتبية، سيارات، وأجهزة كمبيوتر تم استبدالها بأخرى أحدث وكميات هائلة من الأدوات الكهربائية، وسيارات نقل ومعدات ثقيلة مهملة تساوى ملايين الجنيهات وكل ذلك يترك في المخازن في انتظار أن يأكله الصداء أو تقضى عليه النار بالماس الكهربائي المعتاد، مما قد يؤدى إلى السرقة والاختلاسات لهذه الرواكد بالمخازن.

والنظام الحالي لبيع الرواكد الحكومية إجراءاته روتينية ومعقدة، حيث تقوم الجهة التي لديها مخزون راكد بإرسال بيان بالأصناف الراكدة لهيئة الخدمات الحكومية التي تقوم بتجميع بيانات رواكد أكثر من جهة فى ما يسمى (نشرة مصلحية) ثم تقوم بطبعها بكميات كبيرة وترسلها بالبريد إلى باقي الجهات الحكومية والتي تقوم غالبا بأرشفة نشرة الرواكد الحكومية بالأرشيف دون توزيعها على ادارتها المختلفة لتعريفهم بما هو راكد ومتوفر بباقي المخازن الحكومية وبالتالي لا يتم تبادل هذه الاصناف بين

الجهات إلا بالقليل جداً، فتقوم الجهة المالكة للأصناف الراكدة بتجميع مجموعة مختلفة من الأصناف (لوط) وعمل مزاد مجمع لها وما يحدث هو أن تاجر واحد (بطرق قد تشوبها الفساد المالي) يستولى عليها بسعر بخس، مع أن كثير من تلك الأشياء كانت تعمل بكفاءة حتى وقت تكهينها لمجرد عطل بسيط أو بسبب الحصول على طرازات أحدث منها وكمثال لذلك (أجهزة الحاسب – ماكينات التصوير – الأحبار – السيارات – قطع الغيار– المعدات – الاثاث المكتبي) مما يعنى إهدار الكثير من أصول الدولة وخسارة المال العام حيث لا توجد أى قواعد بيانات أو معلومات حول هذه الاصناف وكميتها وقيمتها.

٣- أهمية الدراسة

- إن تصميم نظام مميكن يتيح تنظيم التبادل الإلكتروني للرواكد الحكومية بين وحدات الدولة يتوقع أن يؤدى إلى توفير الكثير من الوقت والنفقات الحكومية، كما نعتقد أن بيع الأصناف الغير مطلوبة والمهملة بالمخازن لجهات حكومية أخرى يفوت الفرصة على خسارة هذه الثروات بالتلف والسرقة وإذا ما بقيت بدون طلب من أي جهة أخرى من الممكن أيضاً بيعها عن طريق مزاد الكتروني يُسمح فيه للأشخاص والشركات بشراء الرواكد الحكومية بالمزايدة العلنية الالكترونية حيث نتوقع أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع ثمن بيع هذه الرواكد والتخلص من أي شبهه فساد كان يتم في صفقات بيعها بالمزادات التقليدية.
- إن حفظ عمليات البيع بقواعد بيانات يجعل الرجوع اليها أمراً يسيراً وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات، حيث أن بناء نظام للمعلومات يساعد على عمليات اتخاذ القرار بسهولة ودقة، ويساعد على سرعة اتخاذ القرار المناسب وتسهيل عملية التخطيط والرقابةويمكن استخراج تقارير بالأصناف الراكدة لتحديد الاحتياجات الفعلية بدقة فيما بعد.
- هذه الدراسة ستكون إحدى الخطوات الهامة في طريق الحكومة الإلكترونية، حيث يجب الاهتمام بتطبيق المادة ١٣ من لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ للتعاقدات العامة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ والذي نصت فيه المادة السابعة على أنه يحظر على الجهات تضمين خطة الاحتياجات السنوية لأصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها تفي بالغرض المطلوب ويجب على الجهات التحقق من عدم توافر الصنف محل التعاقد بمخازن الجهة أو الجهات التابعة لها عند التخطيط والإعداد لتحقيق الاستفادة الكاملة من المخزون الراكد. (قرار ١٧٦٩ مجلس الوزراء، سنة٢٠٢٠)

- أن توجيه مبالغ بيع الرواكد لحساب الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية لإضافة المبالغ لحساب إيرادات الجهة البائعة عن طريق الكود المؤسسي للوحدة وبرقم كود الحساب الخاص بالإيرادات وبالتالي إلى موارد الدولة مباشرة بدلا من إضافة مبالغ بيع الرواكد تحت أكواد حسابات خاصة بالجهات لصرفها كمكافأت، وبالتالي ينعكس ذلك بزيادة حصيلة إيرادات الدولة،

٤- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تصميم نظام اليكترونى يقوم على الآتي: -

❖ تعظيم استخدام المخزون الراكد بالمخازن الحكومية للحد من مخاطر التلف والسرقة والحريق المعرض له وعدم بيع الاصناف الراكدة كخردة.

❖ إتاحة الفرصة لجميع الجهات الحكومية بالاطلاع على الاصناف الراكدة بمخازن جميع الجهات بالدولة لشرائها بدلاً من شراء أصناف جديدة.

❖ الأصناف المعروضة بالنظام لفترة معينة (تحددها هيئة الخدمات) ولم يتم طلبها من أى جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها مما يؤدى إلى زيادة حصيلة موارد الدولة.

❖ توجيه مبالغ بيع الرواكد لحساب الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية لإضافة المبالغ لحساب إيرادات الجهة البائعة عن طريق الكود المؤسسي مع تسجيل عمليات البيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والاصناف المُباعة بين الجهات.

- ومثال لتبادل السلع بين الوحدات الحكومية (احتياج إحدى الجهات الحكومية لأجهزة كمبيوتر ذات إمكانيات متوسطة لاستخدامها في الأعمال الأدرية العادية وتوافر هذه الأجهزة بمخازن كلية الحاسبات بإحدى الجامعات لقيامها بتحديث معامل الحاسب الآلي بأجهزة حديثة تناسب البرمجيات الحديثة المستخدمة لديهم).

٥- الدراسات السابقة

بالبحث فى الدراسات السابقة لموضوع المخزون الرراكد اتضح أن هناك نُدرة شديدة وواضحة في الدراسات التي تناولت مشكلة المخزون الحكومي الراكد وطرق التخلص منه لاسيما مؤتمر واحد فى مصر والقليل من الدراسات حول هذا الموضوع، مما يدفعنا لاجراء هذه الدراسة وتحقيق اقصى

استفادة من الاصناف الراكدة بالمخازن الحكومية بتوجيه البحث العلمى لحل تلك المشكلة باستخدام الاساليب الحديثة للتحول الرقمى.

ونستعرض أهم الدراسات السابقة التى تمس موضوع المخزون وانظمة ادارة المالية الحكومية مع ملاحظتنا لكل دراسة كما يلي: –

٥-١ "المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافى حدوثه مستقبلا " القاهرة، نوفمبر ٢٠١٧ م.

استهدف المؤتمر العاملين في مجال إدارة المهمات والمخازن الرئيسية والفرعية والتخطيط ومراقبة المخزون والشئون المالية والتوصيف الفني والشئون الهندسية والصيانة والمراجعة الداخلية، وناقش هذا المؤتمر مشكلة المخزون الراكد وعرض تجارب الشركات التي نجحت في التخلص من الراكد لديها مع عرض الأبحاث والاوراق العلمية المقدمة لعلاج مشكلة المخزون الراكد والاتجاهات والطرق الحديثة والتقنيات المعلوماتية في التخلص من المخزون الراكد بالمنشآت.

كما ناقش المؤتمر القوانين والتشريعات التي تحكم عملية التصرف فى المخزون الراكد ومناقشة المخاطر التي يتعرض لها المخزون خلال فترة تخزينه والتي ذُكر منها: –

- الحريق وتأثيراته المختلفة.
- العوامل الجوية وتأثيرها وطول فترة التخزين مما يؤدى لتلف الاصناف.
- انتاج أصناف ذات تكنولوجيا أحدث مما يخفض من القيمة النقدية للأصناف الأقدم.
- تعرُض عمال المخازن للمخاطر من أثر المواد الخطرة بالأصناف الراكدة بالمخازن.
- مصروفات التخزين للأصناف الراكدة حيث تُعتبر مصروفات بدون عائد.
- إشغال مساحة كبيرة من المخازن بأصناف المخزون الراكد.
- رأس مال غير مستغل (المؤتمر السنوي الحادي عشر، ٢٠١٧).

ملاحظات على هذه الدراسة: –

اقيم هذا المؤتمر بواسطة أحد مراكز التدريب الخاصة وهو (مركز بتروترين) وذلك بمقابل مادي للحضور مما يدعونا للشك بإمكانية حضور مسئولي المخازن والمشتريات الحكومية المعنيين بمشكلة المخزون الراكد.

٥-٢ دراسة (محمد عبد العظيم على حسين) "أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال المنشآت الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات"

سعت هذه الدراسة الى البحث فى أثر طرق تقويم المخزون السلعي على منشآت الأعمال الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وتمثلت مشكلة البحث فى تعدد طرق تقويم المخزون السلعي بالرغم من التغير المستمر فى الأسعار مما يصعب معه تقويم المخزون السلعي.

وهدف هذا البحث الى دراسة مفاهيم وطرق تقويم المخزون السلعي، وبيان دور المراجع ورأيه فى طرق تقويم المخزون السلعي، واتبع الباحث كلاً من المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة العشوائية لمعرفة وجهة نظر مراجعي الحسابات فى أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتيجة الأعمال، ومن أهم نتائج البحث ان لنوع النشاط بالمنشأة أثر في اختيار طريقة تقويم المخزون السلعي.(حسين، ٢٠٠٧)

ومن أهم التوصيات للبحث ضرورة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وضرورة استخدام أدوات التقنية والأساليب المستخدمة فى عملية محاسبة المخزون عند المراجعة.

ملاحظات على الدراسة: -

يلاحظ اهتمام الدراسة بالطريقة المحاسبية لتقييم المخزون السلعي دون النظر إلى أسباب تراكم ونشأة هذا المخزون.

٥-٣ دراسة (محمد رفيق على الوادية) "دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة.

وتم التركيز على استطلاع آراء العاملين في حقل الرقابة الداخلية والعاملين في مخازن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارهم الفئة المستهدفة في عينة البحث وذلك من خلال المقابلات الشخصية وكذلك من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض.

ومن أهم النتائج التي توصل إليه البحث هي: -

- أن وجود رقابة داخلية فعالة على المخزون السلعي تساعد في المحافظة على المال العام

- أن الرقابة الداخلية يجب ان تطبق القواعد والإجراءات المالية السليمة للرقابة على المخزون السلعي.
- أظهرت بعض المعوقات الموجودة التي تعيق عمل الرقابة الداخلية ويجب التخلص منها.

وتم وضع التوصيات التي كان من أهمها هو الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية بشكل فعال عند إعداد الاحتياجات السنوية، والاهتمام بشكل أكثر بالرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا وتوفير احتياجاتها التي تعينها على أداء عملها على أكمل وجه، وزيادة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة. (الوادية، ٢٠١٦)

٤-٥ دراسة (محمد راضي عطية) "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء"

استهدف البحث قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المقرر من قبل وزارة المالية لدعم الإصلاح المالي بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعه الزقازيق ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالي، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء على مستوى الموازنة العامة للدولة.

وقد توصل البحث إلى العديد من التوصيات مثل: -

- طلب تعميم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في جميع الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية المصرية.
- ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات للرقابة على المال العام لتقليص الإنفاق الحكومي غير الفعال وتقليل التالف والفاقد.
- ضرورة ميكنة التدفقات النقدية لزيادة فاعلية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. (عطية، ٢٠١٧)

ملاحظات على الدراسة: -

أوضحت الدراسة أهمية استخدام نظام (GFMIS) في الرقابة على المال العام ومن أهداف الدراسة الحالي عمل تكامل لنظام بيع المخزون السلعي الراكد مع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٥-٥ دراسة (عبد الرحمن محمد الشبل) "أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر توفير نظام محاسبي حكومي موحد لإدارة العمليات المالية الحكومية وانعكاساته على أداء الموازنة العامة للدولة وذلك بالانتقال من العمل بالسجلات اليدوية واستبدالها بنظام معلومات محاسبي حكومي موحد ومتكامل مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: -

- أن هناك أثر إيجابي على الدقة في تقديرات الموازنة العامة عند استخدام نظام معلومات محاسبي حكومي موحد حيث تقل نسب الانحراف بين تقديرات الموازنة والمبالغ الفعلية للموازنة.
- طالبت الدراسة بإعادة النظر في تطوير نظام (GFMIS) بإضافة بعض التعديلات لزيادة التكامل في النظام.
- ان استخدام مخرجات نظام GFMIS في المساهمة في إعداد الموازنة العامة وبالتالي إقرارها بشكل أسرع من خلال عمل قاعدة بيانات تساهم في توفير المعلومة بشكل سريع مما يساعد متخذي القرار الحكومي من اتخاذ القرارات المناسبة. (الشبل، ٢٠١٣)

ملاحظات على الدراسة: -

الدراسة نظرت إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على أنه نظام محاسبي حكومي موحد وبيان أثر استخدام النظام في رفع كفاءة إعداد الحساب الختامي للدولة من وجهة نظر المحاسبة.

٥-٦ دراسة (إبراهيم محمد حامد) ٢٠١٢ "أساليب الرقابة على المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات -دراسة تطبيقية"

تناولت تلك الدراسة أساليب الرقابة على المخزون وأثرها على أداء الشركات الخاصة والعامة على حد السواء، وتتمثل أهمية تلك الدراسة في الرقابة على المخزون لأنها تضمن للمنظمات الاستمرار في العمل والإنتاج مما يجعل المنظمة لها القدرة على الاستمرار.

وأوضحت مشكلة الدراسة في أن زيادة المخزون بكميات كبيرة والاحتفاظ به يؤدي إلى تعطيل رأس المال العامل، وتم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي لجمع البيانات من المصادر عبر وسيلة

الاستبانة لجمع المعلومات وكذلك المنهج التاريخي لاستعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي **Spss** في تحليل البيانات وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

١. ضرورة إعادة النظر في أساليب الرقابة المستخدمة على المخزون أو اختيار أساليب أكثر كفاءة وفاعلية.
٢. ضرورة تطوير هذه الأساليب حتى تواكب التقدم والتوسع الذي يحدث مستقبلاً.
٣. ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في أساليب الرقابة المستخدمة على المخزون لزيادة الرقابة ومن ثم زيادة فاعلية أداء المنظمة. (حامد، ٢٠١٢)

ملاحظات على الدراسة: –

ركزت الدراسة على أهمية تطبيق نظام GFMIS ولم توضح طريقة تحقيق التكامل بين كافة الأنظمة المالية الأخرى.

٥-٧ دراسة (كوثر عبد الحفيظ نقد الله على) ٢٠١٨ "تطوير نظام مزاد إلكتروني عبر الأنترنت"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد حلول لمشكلة عدم وجود سجل إلكتروني لعمليات البيع التي تتم في المزادات العادية واقترحت الدراسة إنشاء موقع إلكتروني للمزايدة على السلع بالتطبيق على إحدى الشركات التجارية الخاصة وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: –

- إن إستخدام موقع ويب للبيع ساعد في بناء نظام متكامل بإضافة المنتجات والمزايدة عليها بطريقة مبسطة للبائعين وللمشتريين.
- ساعد النظام على تسهيل عمليات البيع بطريقة إلكترونية مما يختصر الوقت والجهد والمال.

ملاحظات على الدراسة: –

اتفقت هذه الدراسة على هدف مشترك وهو عمل مزاد الكترونى للأصناف المباعة لتعظيم سعر بيعها، وتم بهذه الدراسة التجربة بالتطبيق على إحدى الشركات التجارية الخاصة ولكن لم تحتوي الدراسة أي صور لطريقة المزايدة على أي سلعة بالموقع الإلكتروني المقترح. (نقد الله، ٢٠١٨)

٨-٥ دراسة أحمد العيسوي فؤاد "**أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية"(٢٠٢٠)**

استهدفت تلك الدراسة اختبار أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام الاستبيان (استمارة الاستقصاء) بوصفه أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في ممثلي وزارة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية البالغ عددهم ٢٢٤ موظفاً، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أن المراجعة والرقابة المالية التي يقوم بها ممثلو وزارة المالية قبل الصرف بالوحدات الحكومية المختلفة بجمهورية مصر العربية هي بمثابة مراجعة ورقابة داخلية داخل الجهاز التنفيذي للدولة.

أن نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS هو أحد تطبيقات نظم تخطيط موارد المنشأة ERP المخصص للقطاع الحكومي ويتم برمجته وتخصيصه حسب طبيعة وظروف كل بلد على حدة (أي ما يسمى إعادة هندسة العمليات).

وجود ارتباط معنوي قوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPOS & GPS، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بزيادة جودة النظام من خلال تطبيق باقي نظم نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS مثل نظام إدارة شئون العاملين ونظام المشتريات ونظام المخازن وغيرها، مع إيجاد طريقة للربط بين كل النظم المطبقة حالياً والتي سوف تطبق مستقبلاً، ولزيادة جودة النظام ضرورة إدخال نظم إلكترونية مكملة أو إعادة برمجة وهندسة نظام معلومات إدارة مالية الحكومة للتخلص بشكل نهائي من الدفاتر التقليدية (الورقية).

ويرى الباحث أن هذه الدراسة أوصت بهدف هام للدراسة الحالية وهو ضرورة تطبيق باقي نظم GFMIS مثل نظام إدارة شئون العاملين ونظام المشتريات ونظام المخازن وغيرها، مع إيجاد طريقة للربط بين كل النظم المطبقة حالياً والتي سوف تطبق مستقبلاً. (العيسوى، ٢٠٢٠)

5-9-Kidonge, K. Kenneth, "**Automation of Inventory Management Process"**, ResearchGate, Article (January 2009)**.**

"**التشغيل الآلي لعملية إدارة المخزون**"

ناقشت هذه الدراسة عملية إدارة المخزون بإحدى الشركات لوجود مشكلة في نظام إدارة المخزون حيث تستخدم الشركة أنظمة سجل المخزون اليدوية التي تحتوي على مشكلات مثل إدخال

الاصناف إلى بطاقات المخزون، وزيادة في أحجام الدفاتر الورقية، مما يؤدي إلى إهدار الوقت ويجعل من الصعب إستخراج التقارير في الوقت المناسب.

وهدفت الدراسة الى تصميم نظام آلي لعملية إدارة المخزون ومساعدة الإدارة بنظام تخزين محوسب ينتج تقارير عن مستوى المخزون في الوقت المحدد لاتخاذ القرارات الهامة، بحيث تحتوي قاعدة البيانات على معلومات الجرد لجميع الأصناف ليظهر للإدارة بيانات الاصناف التي ستخزن يوميا وبمجرد انخفاض كمية الصنف الموجود في المخزون، يتم التنبيه والاشارة إلى ضرورة إعادة طلب الصنف، ثم يتم فحص هذا التنبيه في نهاية اليوم لتحديد ما إذا كان ينبغي طلب المزيد من الصنف. ويحتوي النظام المقترح على النماذج المستخدمة لحفظ البيانات وإدراجها في قاعدة البيانات، وعرض التقارير، وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء عملية جرد آلية لإدارة بيانات المخزون وتسهيل عملية إعداد التقارير الشهرية، بحوسبة الخدمات والعمليات للاستفادة الفعالة من هذا التطبيق.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بعملية ميكنة نظام إدارة المخزون للأصناف المتداولة وطلبها عند وصولها للحد الأدنى للطلب ولكن لم تضع في الاعتبار مدى تراكم تلك الأصناف بالمخازن. (Kidonge, 2009)

5-10-Like Zhang, (2022)**" Parallel service mode of production and inventory for spare part inventory optimization"**

"**طريقة الخدمة الموازية للإنتاج والمخزون من أجل تحسين مخزون قطع الغيار**"

تتبنى تلك الدراسة فكرة وضع خدمة موازية للإنتاج والمخزون لتحسين مخزون قطع الغيار من خلال تقديم مستودعات افتراضية تحتوي كل منها على قطع غيار لا نهائية ، ويتم تحويل مشكلة تحسين المخزون إلى مشكلة جدولة مع هدف الحد الأدنى من رأس المال للمخزون والحد الأدنى من التكلفة الإجمالية بما في ذلك تكلفة الاحتفاظ بالمخزون وتكلفة النقل وتكلفة التأخير في تسليم طلبات المخزون، ويتم تحديد عدد أصناف المخزون الأمثل لكل مستودع فعلي بناءً على استخدام قطع الغيار في كل مستودع افتراضي مقابل، وللحصول على حل الجدولة الأمثل اقترحت الدراسة عمل خوارزمية تطورية، يتم فيها تطوير طريقة إدخال وقت الخمول المعدلة وخمسة عوامل تشغيل بحث أخرى موجهة بالمعرفة محددة المشكلات وتم إجراء العديد من التجارب وأظهرت النتائج فعالية الخوارزمية المقترحة مقارنة بالخوارزميات الأخرى المعروفة، بحيث تكون متطلبات قطع الغيار المتوقعة للفترة التالية جاهزة، مع محاولة لإلغاء تجهيز بعض قطع الغيار في الفترة السابقة وتحويلها إلى موارد الإنتاج،

بحيث يمكن تقليل شغل رأس المال وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون التي تتكبدها قطع الغيار الغير مطلوبة حاليا.

ويرى الباحث أن في هذه الدراسة حاول الباحث إيجاد حل لمشكلة تراكم مخزون قطع الغيار بالمخازن لتقليل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون في شركات انتاج السيارات بالصين. (Like, 2022)

5-11- Harmen, Ferry Andika, & Rafika Yuniasih, (2018) "Inventory Management Analysis and Improvement of Inventory Control Procedures: Case Study in the Secretariat of the Tax Court" **.**

"تحليل إدارة المخزون وتحسين إجراءات مراقبة المخزون: دراسة تطبيقية في الأمانة العامة لمحكمة الضرائب"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إدارة المخزون واقتراح إدخال تحسينات على إجراءات مراقبة المخزون في احدى الجهات الحكومية وهي محكمة الضرائب، وتصف هذه الدراسة الوقائع المتصلة بأنشطة إدارة المخزون المرتبطة بتخطيط المشتريات، استلام وتوزيع المخزون، وحفظ السجلات.

حيث أنه مع تزايد عدد الطعون والقرارات الصادرة في محكمة الضرائب فهناك زيادة للاحتياجات من اللوازم المكتبية بسبب زيادة التسويات الضريبة، وتسوية المنازعات الضريبية بفعالية وكفاءة، لذا يجب أن تكون هناك إدارة فعالة للمخزون لتيسير الحصول على ما يكفي من الأصناف في الوقت المناسب.

واستخدم هذا البحث نهج دراسة الحالة، الذي يحاول تفسير ظاهرة بواسطة الانخراط في دراسة متعمقة لحالة منها، حيث قد تتعلق الحالة المعنية بفرد أو حدث أو مجموعة مجتمعية، أو مؤسسة.

وبناءً على التحليل من الدراسة، يمكن ملاحظة وجود عشرة أنواع من سلع المخزون الهامة لخدمة محكمة الضرائب تم الحصول عليها بعد تحليل نتائج ABC.

وبناءً على نتائج البحث، يمكن لمدير المخزون إجراء حسابات تحليل ABC وهو تصنيف جميع أنواع الأصناف على أساس مستوى أهميتها، ويسهل هذا التحليل سياسات الرقابة داخل الجهة.

وأظهرت النتائج أن هناك نقاط ضعف في إدارة المخزون وإجراءات الرقابة له، واقترحت تحسين قوائم الجرد بتطبيق حساب المخزون الاحتياطي ونقطة إعادة الترتيب، وإدخال تحسينات على إجراءات تسجيل الأصناف، والتخزين والصيانة، وإجراءات التوزيع وتقييد الوصول إلى المستودع وتركيب الدوائر التلفزيونية المغلقة، وإضافة أدوات إلى المخازن مثل طفايات الحريق، منصات نقالة، السلالم، إنشاء ملصقات، ترتيب البضائع وفقًا المجموعات. (**Harmen**, 2018)

تعليق عام على الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة للمخزون بتصميم أنظمة للعمليات اليومية الخاصة بالاضافة والصرف اليومي أو من حيث الرقابة على المخزون وإدارة المخزون والمعالجة المحاسبية وكانت معظم الدراسات بالتطبيق على القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي ولم تتعرض تلك الدراسات بشكل مباشر لعملية التخلص منه وبالأخص في الجهات الحكومية كما في الدراسة الحالية التي تهتم بتصميم نظام الكترونى لهذا الهدف.

٦- افتراضات الدراسة

أ- من المُتوقع وجود أهمية كبيرة لإنشاء نظام لتصريف الأصناف الراكدة والتخلص الفوري من المخزون الراكد لتقليل ظهور شبهات الفساد بمخازن الجهة نتيجة تراكم الاصناف بها، وسرعة تصريف الأصناف الراكدة وتوفير النفقات الحكومية مع الحصول على تقارير وبيانات فورية عن الرواكد.

ب- من المُتوقع أن تتوافر بالجهات الحكومية البنية التحتية اللازمة لتشغيل متطلبات النظام مع وجود مهارة لموظفيها في التعامل مع برامج الحاسب الآلي وضرورة تحديد صلاحيات منفصلة لهم بالنظام مع ضرورة تسجيلهم للأصناف الراكدة بكود التصنيف الموحد.

ج- من المُتوقع أن يتميز النظام بالسهولة في البحث عن الأصناف والحصول على تقارير بالأصناف الراكدة ويساعد في عرض القوانين والكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمخازن.

د- من المُتوقع أن تحويل الرواكد الغير مباعة الى مزاد الكترونى يساعد في تعزيز موارد الدولة ويساعد ربط النظام مع المنظومات الاخرى في الحفاظ على المال العام بتوجيه مبلغ بيع الرواكد بقيده بالإيرادات العامة بالجهة.

٧- أسئلة الدراسة

١- هل يمكن أن يؤدى تراكم المخزون الى حدوث شبهات فساد بالمخازن؟

٢- هل هناك أهمية لانشاء نظام الكترونى للتخلص من المخزون الراكد؟

٣- هل تتوافر بالجهات الحكومية البنية التحتية اللازمة لتشغيل نظام الكترونى للتخلص من المخزون؟

٤- هل يوفر النظام المقترح تقارير فورية عن الأصناف الراكدة بالجهات الحكومية؟

٥- الأصناف المعروضة بالنظام ولم تباع هل يساعد تحويلها للبيع بالمزاد الالكترونى في زيادة إيرادات الدولة؟

٦- ما هي مزيا النظام المقترح؟

٧- هل هناك أهمية لربط النظام المقترح بالانظمة الالكترونية الحكومية الأخرى؟

٨- حدود الدراسة

أ – الحدود المكانية: تختص هذه الدراسة بحصر رواكد مخازن الجهات الحكومية المصرية لتبادلها مع الجهات الاخرى لذلك سيتم اتاحة دخول النظام لجميع الجهات الحكومية على مستوى الدولة لإتاحة فرص أكثر للحصول على الصنف بسهولة.

ب – الحدود الزمنية: ستجرى هذه الدراسة ما بين العام المالي الحكومي ٢٠١٩/٢٠٢٠ م والعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م.

٩- منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاطلاع على القوانين واللوائح والكتب الدورية بوزارة المالية والأبحاث والمؤتمرات الخاصة بموضوع المخازن والأصناف الراكدة، والتعرف على الطرق الحالية لتصريفه والقوانين واللوائح المنظمة له.

وكذلك استخدم المنهج التطبيقي بتصميم نظام إلكتروني عبر الأنترنت بحيث يتم فيه عرض الاصناف الراكدة بالجهات الحكومية من خلال النظام واتاحة تبادلها بين جهات الدولة.

١٠- النتائج الاولية للدراسة

تم عرض استبانة تجريبية على عدد من مستخدمي الموقع وبعض المختصين بالمخازن الحكومية وممثلي المالية (محكمون) للتأكد من مدى فهم وصدق الأسئلة في هذه الدراسة كاختبار قبلي، لتقديم ملاحظاتهم حول الاستبيان من حيث وضوحه، وقد طالبوا ببعض التعديلات لتسهيل التطبيق الميداني وتم توزيع الاستبانة التجريبية التي احتوت على عدد ١٥ سؤال على عينة استطلاعية بلغت (٢٠) فرداً، وتم عمل إجراء اختبار الثبات (Reliability) عن طريق برنامج (SPSS) وبحساب قيم معامل الثبات بطريقة التناسق الداخلي باستخدام أحد معاملات الثبات وهو معامل (Cronbach's Alpha) الذي يعتبر معتمداً في البحث العلمي حيث وجدت قيمة الفا تساوى 0.749 وتعتبر نسبة ثبات جيدة حيث تتدرج قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) من الصفر إلى الواحد الصحيح. (عبد الفتاح، ٢٠٠٨)

إذ يعتمد أسلوب كرونباخ ألفا على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى والذي يشير إلى التماسك وقوة الارتباط بين فقرات المقياس. (Saunders, 2012)

جدول (١) تحليل معامل الثبات الفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
15	0.749

وقد بلغت القيمة الاجمالية للرواكد المسجلة فى تجربه التشغيل الأول للنظام أكثر من ١٥ مليون جنيه لعدد ٤٠ جهة فقط من أصل أكثر من ٣٢١٠ جهة مسجلة بالنظام وبالتالى فإن ذلك قد يشير إلى ضخامة قيمة أصناف المخزون الراكد بل أن الباحث لاحظ أنه فى نشرة الرواكد رقم ٢٧٤ والمُصدرة من هيئة الخدمات الحكومية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ تم ملاحظة وجود أصناف راكدة بقيمة ١٣ مليون جنيه لجهة واحدة فقط وهى جهاز التدريب الانتاجى للتشيد والبناء والتابع للجهاز المركزى للتعمير وجميع الأصناف جديدة ومعظمها الات وعدد قد تحتاجها أى جهة، وجميع تلك الأصناف جديدة وسعرها الدفترى أقل من سعرها بالسوق حالياً، واذا لم يتم إبلاغ باقي الجهات عن تلك الأصناف الراكدة، فيُخشى أن تُباع فى المزاد التقليدي كخردة بثمن زهيد.

١١- الدراسات المستقبلية

من خلال هذه الدراسة المقترحة تم اقتراح تصور مبدئي للإعلان عن بيع الأصناف الراكدة عبر المزاد الإلكتروني عبر الويب وليس المزاد التقليدي وهو ما يستلزم العمل على دراسات مفصلة حول إنشاء أنظمة للمزاد الإلكتروني الحكومي لما به من متطلبات كثيرة مثل طرق شراء كراسة شروط المزاد وكيفية السداد الإلكتروني للتأمين الابتدائي للمزاد وكيفية تأمين بيانات المزايدين وسداد باقي التأمين عند الترسية للمزاد.

كما يمكن أيضا عمل دراسات حول كيفية تكامل أنظمة الحاسب المختلفة المطبقة فى الجهات الحكومية مع بعضها البعض لتوفير قدر أكبر من البيانات والمعلومات بالجهات الحكومية.

١٢- المزاد الالكتروني

بدأ المزاد الإلكتروني في العام ١٩٩٥، عندما أسس رجل يدعى "Pierre Omidyar " أول مزاد علني الكتروني على موقعه باسم "المزاد عبر الويب" والذي تم تغير اسمه فيما بعد الى "البيع الإلكتروني eBay وباع عن طريق الموقع طابعة ليزر مكسورة تم المزايدة عليها وبيعت بأعلى سعر وهو ١٤.٨٣$. (السعيدي، ٢٠١٨، ص٢٢٦)

ويقصد بالمزاد الإلكتروني أن يتولى شخص بوصفه وكيل عن المالك بعرض سلعته في مزاد عام عن طريق الانترنت بقصد إرسائه على أفضل عرض مقدم من المتزايدين. (مجاهد، ٢٠٠٥)

ويعتبر المزاد الإلكتروني من تطبيقات التجارة الإلكترونية الحديثة، ويُعرف المزاد في اللغة العربية بأنه مصدر للفعل زادَ، وزادَ الشيء يزيدُ زيداً، وتزايدَ أهلُ السوق على السلعة إذا بيعت فيمن يزيدَ. (ابن منظور، بدون سنة نشر، ص١٩٩)

ويتيح أسلوب المزاد على الانترنت إمكانية عرض كميات كبيرة من الأصناف والوصول الى عدد كبير من المشترين وفى نفس الوقت خلق نوع جديد من الوسطاء الالكترونين وهناك الكثير من مواقع المزادات على الانترنت والتي من أشهرها موقع ebay.com، Amazon.com، ePier، Yahoo!ومواقع مزادات إلكترونية كثيرة أخرى. (امجدل، ٢٠١٤، ص١٠٤)

وفى هذه الدراسة حيث أن النظام المقترح يقوم على أساس عرض المخزون الحكومي الراكد للجهات الحكومية ومن ثم اذا لم يتم طلبه من خلال الجهات الحكومية يتم الانتقال الى الخطوة التالية وهى عرض هذا المخزون الحكومي في مزاد علني الكترونى للأشخاص الاعتبارين والشركات الخاصة للوصول الى أعلى سعر لذا نقترح أن يراعى عند تصميم موقع المزاد الإلكتروني أن يصمم بطريقة دقيقة من حيث توافر عنصر الأمان الكامل مما يضمن سير المزادات بشكل ناجح وتضمن عدم حدوث أي تلاعب من المستخدمين المحترفين، ولذلك يجب اللجوء لإحدى الشركات المتخصصة ببرمجة وتأمين المواقع الإلكترونية، ويراعي عدم التعامل مع المبتدئين او الهواة في مجال البرمجة والتصميم.

١٢-١ موقع مزاد وزارة الداخلية (لوحتك دوت كوم)

كمثال للمزاد الإلكتروني الحكومي بمصر فقد أنشات وزارة الداخلية المصرية موقع مزاد إلكتروني باسم " لوحتك دوت كوم" في ٢٠١٧ ليكون منصة رسمية لبيع لوحات السيارات المعدنية ذات الحروف والأرقام المميزة، لدعم صندوق تحيا مصر، وذلك بموجب اتفاقية بين وزارة الداخلية والبنك المركزي، على أن ينتهي المزاد في الموعد المعلن لكل واحد بالبيع لأعلى سعر. (وزارة الداخلية المصرية، (٢٠٢١) شروط دخول المزاد، مارس ٢٠٢١ www.lo7tak.com.eg)

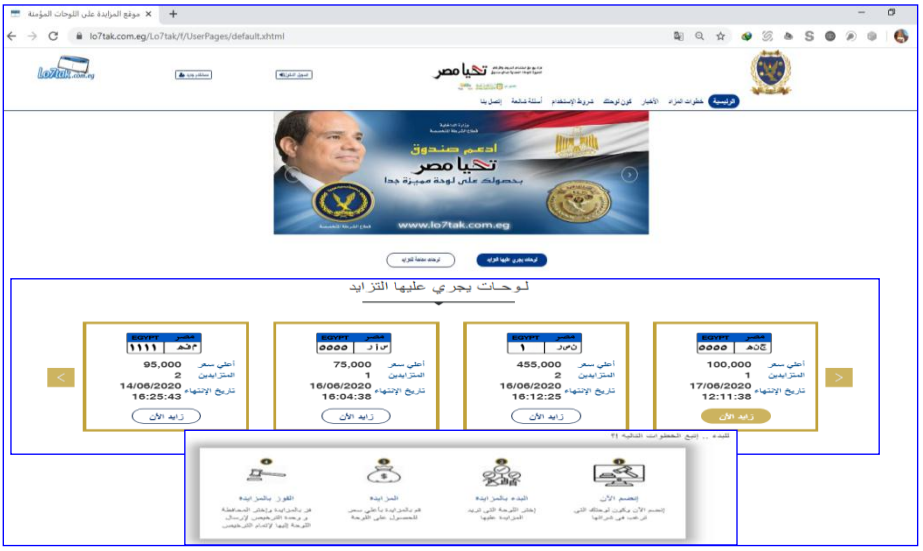

شكل (١) موقع المزاد الالكترونى لارقام لوحات السيارات (مارس ٢٠٢١)
www.lo7tak.com.eg

وقد تجاوزت حصيلة بيع اللوحات المميزة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه لصالح الصندوق في سنوت قليلة، واستطاعت وزارة الداخلية من خلال الموقع تسويق عدد كبير من اللوحات أغلاها سعراً حتى الآن اللوحة رقم (أ هـ م ١) التي بيعت بمليون و ٩٧٠ ألف جنيه لصالح صندوق تحيا مصر.

وطرح الموقع التابع لإدارة نظم معلومات أجهزة المرور بوزارة الداخلية بقطاع الشرطة المتخصصة أربع لوحات أخرى لوحة رقم (أ ٥) ووصل سعرها إلى ٧٥٠ ألف جنيه واللوحة الثانية التي تحمل أرقام وحروف (رر ١) ووصل سعرها إلى ٤٥٠ ألف جنيه.

ووصل سعر بيع اللوحة الثالثة (ب ر ١) إلى ٤٠٠ ألف جنيه واللوحة (و ل أ ١١١١) وصل سعرها إلى ١٠٠ ألف جنيه.

وبيعت اللوحة رقم (س ي ف ١) بمبلغ ٦٠٥ ألف جنيه أما اللوحة رقم (د د د ١١١) بيعت بمبلغ ٢١٠ ألف جنيه.

وطرحت إدارة المرور، مزادًا إلكترونيًا لبيع ٦ لوحات مرورية بأرقام مميزة، بإجمالي مبلغ مليون و٦٣٠ ألف جنيه، بأسعار بدأت من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه محددة على حسب حروف وأرقام اللوحات، على أن تباع لأعلى سعر، بعدما تقدم لهم ٧ مشترين، كما عرضت ٢٢ لوحة أخرى للمزايدة، كما يتيح الموقع للمشاركين طلب حروف وأرقام معينة حسب رغبتهم وفى حالة توافر رقم اللوحة يتم عرضها على الموقع للمزايدة عليها ويفوز بها من تقدم بأعلى سعر لشرائها.

جدول (٢) قيمة بعض اللوحات المباعة بالمزاد الإلكتروني بموقع لوحتك دوت كوم

رقم اللوحة	السعر
أ هـ م ١	١.٩٧٠.٠٠٠ جنيه
م ص ر ١	١.٣٠٠.٠٠٠ جنيه
س ١	١.٠١٠.٠٠٠ جنيه
ب ١	٨٧٠.٠٠٠ جنيه
أ ١	٨٥٥.٠٠٠ جنيه
هـ ١	٧٧٠.٠٠٠ جنيه
د ١	٧٦٠.٠٠٠ جنيه
ر ١	٧٦٠.٠٠٠ جنيه
ى ١	٧٦٠.٠٠٠ جنيه
م ١	٧٥.٠٠٠ جنيه

المصدر: موقع وزارة الداخلية لوحتك دوت كوم www.lo7tak.com.eg

ويتضح هنا أهمية البيع بالمزاد الإلكتروني والتجربة المصرية الناجحة في عمل مزاد إلكتروني استطاعت من خلاله وزارة الداخلية الوصول إلى حصيلة بيع لأرقام السيارات المميزة وصلت إلى أكثر من ١٥٠ مليون جنيه.

ونتسأل هنا ماذا لو لم يتم عمل مزاد إلكتروني لهذه الأرقام المميزة وقامت وزارة الداخلية بتسليم هذه الأرقام لإدارات المرور المختلفة بدون الإعلان عن بيعها بالمزاد الإلكتروني، هل كانت ستحقق ما حققه المزاد الإلكتروني بالبيع بأكثر من ١٥٠ مليون جنيه؟

وبالتالي يتضح لنا أهمية البيع بالمزاد الإلكتروني لأصناف المخزون الحكومي الراكد الغير مطلوبة من أي جهة حكومية بدلا من بيعه عن طريق جلسات المزاد المغلق والتي قد لا يعلم به الكثير من الأشخاص والشركات المتخصصين في تلك الاصناف والذين قد يكونون على استعداد لدفع مبالغ

أكثر للحصول على تلك الرواكد مما يعنى هدر الكثير من الفرص للحصول على حصيلة أكبر من خلال البيع بالمزاد الإلكتروني.

١٣- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

وزارة المالية هي الجهة المسئولة عن تطبيق نظم المحاسبة الحكومية في مصر على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية.

ويعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الجهات الإدارية الحكومية المسئولة عن الإنفاق وتحصيل الإيرادات لمشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع وزارة المالية بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار الإنفاق والتحصيل في جميع مراحله وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما يؤثر علي كفاءة العمليات المالية وعلي استجابتها ومرونتها ودعم عملية صنع القرارات، ويوفر بيئة معلوماتية أمنة ومتكاملة لعمليات الإدارة المالية فيما بين الوزارات والدوائر الحكومية، وتأمين بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل دقيق لكافة الأطراف المعنية علي اختلاف مواقعهم الجغرافية والوظائف التي يشغلونها، مما يوفر الأثر المباشر في رفع كفاءة وفعالية الإجراءات المالية التي تُنفذ خلال المراحل المختلفة لإعداد وتنفيذ قانون الموازنة العامة للدولة.(كتاب دليل ميكنة المالية الحكومية،٢٠٢٠، ص٥)

وفى هذا النظام المقترح سيتم استخدام الكود المؤسسي للجهات الحكومية والمُسجل في نظام إدارة المعلومات المالية لتسجيل اكواد الجهات بالنظام المقترح وتوجيه مبالغ بيع الرواكد لكود الجهة البائعة كما سيتم إضافة توجيه محاسبي ملحق بتقارير البيع والشراء بالنظام للإشارة الى ارقام قيود GFMIS وتوجيه مبلغ البيع الى كود الإيرادات للجهة، ويمكن للمستخدم استخراج هذا التقرير في شكل ملف EXCEL.

١٤- الحكومة الإلكترونية والمخزون السلعي

تُعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها بسرعة ودقة عالية وبأقل التكاليف، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المُتناقلة، ومن ناحية أخرى يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية هي إعادة إبتكار الأعمال والإجراءات الحكومية لإدماج المعلومات وتكَاملها بين المؤسَسات الحكومية. (الهوش،٢٠٠٦، ص٢٤)

وتهدف الحكومة الإلكترونية إلى توصيل الخدمات للمواطنين في مكان وجودهم وفى أى وقت بالأسلوب المناسب وبالسرعة والكفاءة المطلوبة، ويعتبر هذا النظام خطوة من خطوات إنشاء حكومة إلكترونية في مصر.

ومع التقدم التكنولوجي السريع، إلى جانب إرتفاع سقف توقعات المواطنين، فإن دور الحكومة أصبح يتطلب منها تطوير قدرات تنافسية غير مسبوقة للتفوق على نفسها وبناء نماذج عمل مرنة وتفاعلية تتحدى الأنظمة التقليدية المعتادة.

ومع تزايد فرص التحول الرقمي (Digital Transformation) يتوقع المجتمع توافر الخدمات الحكومية طوال اليوم، وعلى مدار الاسبوع (٧/٢٤) وعبر نظام ما يسمى بالنافذة الموحدة للخدمات (Single Service Window) مع أهمية توفير أنظمة تفاعلية للاستجابة الفورية لطالب الخدمة.

ومن أهم القطاعات التي تأثرت أو سوف تتأثر بشكل أساسي بثلاثية (المعلومات –الاتصالات – الوسائط المتعددة) (infotelemedi) هو القطاع الحكومي، فلطالما عانت الحكومات من بيروقراطية متحجرة غير قادرة على التفاعل والتكييف مع التغييرات في محيطها وأصابها الخمول وغابت عنها الفعالية والكفاءة.

والأن تفتح ثلاثية infotelemedia الباب واسعا أمام الحكومة لكي تتحول من حكومة بطيئة إلى سريعة ومن منغلقة إلى شفافة ومن خاملة إلى فعالة، وتوفر هذه الثلاثية للحكومة المبرر والفرصة في آن واحد للتحول من حكومة التعسير إلى حكومة التيسير التي يشكل المواطن محور إهتمامها.

وتختلف دول العالم فيما بينها في أسلوب تطبيق الحكومة الإلكترونية، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت النظام اللامركزي في تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث تم تطبيقها على مستوى الولايات لتحتل بذلك الولايات المتحدة المركز الأول على مستوى العالم في تطبيق الحكومة الإلكترونية تليها استراليا في المركز الثاني، بينما نجد أن دولا أخرى مثل سنغافورة قد اتبعت النظام المركزي، وتتفاوت درجة النجاح التي حققتها كل دولة تبعا لظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى قدرتها على التغلب على معوقات التنفيذ التي تواجهها حيث تتنافس دول العالم فيما بينها في التحول إلى الحكومة الإلكترونية نظرا للمزايا التي تحققها في رفع مستوى الأداء الحكومي وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.

ولنظام الحكومة الإلكترونية مزايا كثيرة لعل أهمها ما يلي:

أولا– سرعة الإنجاز: – إن إنجاز المعاملة إلكترونياً لا يستغرق غير دقائق معدودة، وبالتالي توفير الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الجهة الحكومية، وانتظار الدور، ثم قيام الموظف بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة ومراجعة الأوراق وإنجاز المعاملة يدوياً.

ثانيا– زيادة الإتقان: – إن الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقاناً من الإنجاز اليدوي، كما أنه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية.

ثالثا– تخفيض التكاليف: – إن أداء الخدمات بالطرق الإلكترونية أقل تكلفةً عن أدائها بالطريق التقليدي، إذ يؤدي الإنجاز الإلكتروني للخدمة إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الجهة الحكومية، واختصار الإجراءات المعقدة لمراحل العمل، إلى جانب تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق المطبوعة والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء تلك الخدمات .

رابعا– تبسيط الإجراءات: – يمكن عن طريق أداء الخدمات بالحكومة الإلكترونية القضاء على البيروقراطية ونتائجها السيئة والتي تؤدى إلى إهدار الوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة وعن طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط وتيسير الإجراءات، بل وبخطوة واحدة تتم من خلال الدخول عبر شبكة المعلومات على الخط مع الحكومة يمكن إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة كبيرة توفيراً للوقت والجهد. (بو مروان، ٢٠١٤، ص١٠)

خامسا– الشفافية الإدارية: – البيع بالمزاد الإلكتروني تتم المعاملات دون اتصال مباشر بين المزايد والموظف بالجهة البائعة للأصناف، وبالتالي لن يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم لطالب الصنف، وفي ذلك مكافحة كبيرة للفساد الوظيفي وجرائم العمل، ويكون البيع أيسر وأسرع تحقيقاً لتجنبه لمشكلات المواجهة المباشرة مع موظفي الجهة البائعة.

وتواجه المؤسسات في القطاع الحكومي العديد من التحديات للتحول في هذه الأنظمة، والتي قد تستلزم إعادة تصميم وبناء هياكلها الحكومية، والتي يُمكن من خلالها فقط تعزيز كفاءة وفعالية وجودة معظم العمليات الحكومية وتحسين مراحل التحول الإلكتروني من خلال مستوى وتجربة مشاركة المواطنين (Citizen Participation and Experience) كما أوضحت دراسة الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠. (القحطاني، ناصر ،٢٠٢٠، ص١٢)

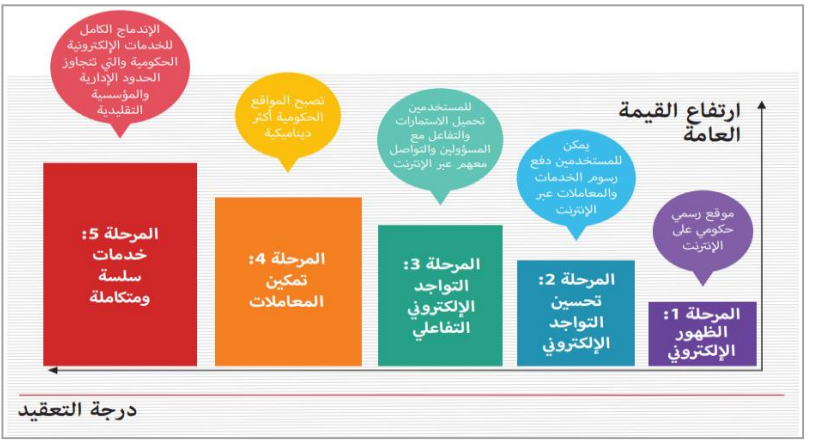

شكل (٢) نموذج الأمم المتحدة لمراحل تطور الحكومة الرقمية

١٥- تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية(٢٠٢٠ م)

يغطي التقرير الحادي عشر للأمم المتحدة لعام٢٠٢٠ عدد (١٩٣) دولة، ويحمل عنوان "الحكومة الرقمية في عَقد العمل لأجل التنمية المُستدامة" حيث يُغطي التقرير الاتجاهات العالمية في الحكومة الإلكترونية، والتطور الإقليمي وأداء معظم الدول فيما يخص الحكومة الإلكترونية.

وقد خصص التقرير فصولًا مُنفردة لموضوعات الحكومة الإلكترونية القائمة على البيانات، وإمكانية تحول الحكومة الرقمية، وتضمن التقرير الحادي عشر فصل خاص عن الحكومة الإلكترونية خلال جائحة كورونا (كوفيد-١٩) بمناقشة السياسات الحكومية وما بعد الأزمة.

وأظهر مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠ تقدُم عددٌ من الدول العربية في جانب تطوير الحكومة الإلكترونية بدرجات متفاوتة، كما ظهرت تجارب جديدة لاستخدام تقنيات لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة المشاركة الإلكترونية من جانب الحكومات، حيث أصبح التحول الرقمي جزءًا من خطط التنمية في معظم الدول العربية.

وأشار التقرير إلى ارتفاع متوسط مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية إلى ٠.٦٠ في مُقابل ٠.٥٥ في الإصدار السابق من التقرير عام ٢٠١٨، وتُشير بيانات ٢٠٢٠ إلى امتلاك جميع دول العالم بوابات وطنية على الإنترنت وأنظمة لأتمتة العمل الحكومي، وتَحسُّن واقع الحكومة الإلكترونية.

وعلى الرغم من اتفاق أغلب الدول العربية في الإقرار بأهمية التحول الرقمي ودور التقنيات في تيسير العمل الحكومي، إلا أن أولوياتها ومدى نجاحها في تحقيق التحول الرقمي تباين لأسبابٍ عديدة، فالبلدان التي تُعاني من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المُسلحة مثل (العراق واليمن وليبيا) فان ذلك يُعسِّر حصول المواطنين على الخدمات الحكومية الإلكترونية.

أما البلدان العربية الأقل نموًا والبلدان متوسطة الدخل يمنع الفقر أعدادًا كبيرة من المواطنين من التمتع بفوائد الحكومة الإلكترونية لغياب وسائل الدفع الإلكتروني والأجهزة وبنية الاتصالات اللازمة للوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وتسعى البلدان ذات الدخول المتوسطة مثل (مصر ولبنان والأردن) إلى زيادة العروض الرقمية لضمان تقديم خدمات حكومية شاملة.

أما في الدول مُرتفعة الدخل مثل (السعودية والبحرين والإمارات) فتستخدم حُكوماتها الكثير من التقنيات لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة مستويات رضا المواطنين. (UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY،2020)

جدول (٣) مؤشرات مصر الفرعية الثلاثة في تنمية الحكومة الإلكترونية

{ البنية التحتية للاتصالات(TII)، ومؤشر رأس المال البشري(HCI) ، ومؤشر الخدمات الحكومية الرقمية(OSI)}

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (2018)	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (2020)	قيم مؤشر البنية التحتية للاتصالات	قيم مؤشر رأس المال البشري	قيم مؤشر الخدمة عبر الإنترنت	المنطقة الفرعية	تصنيف مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	فئة التصنيف	الدولة
موريشيوس	HV	63	شرق أفريقيا	0.7000	0.7911	0.6677	0.7196	0.6678
جزر سيشيل	H3	76	شرق أفريقيا	0.6176	0.7660	0.6925	0.6920	0.6163
جنوب أفريقيا	H3	78	أفريقيا الجنوبية	0.7471	0.7371	0.5832	0.6891	0.6618
تونس	H3	91	شمال أفريقيا	0.6235	0.6974	0.6369	0.6526	0.6254
غانا	H2	101	غرب أفريقيا	0.6353	0.5930	0.5596	0.5960	0.539
ناميبيا*	H2	104	أفريقيا الجنوبية	0.5235	0.6558	0.5447	0.5747	0.4554
المغرب	H2	106	شمال أفريقيا	0.5235	0.6152	0.5800	0.5729	0.5214
كابو فيردي*	H2	110	غرب أفريقيا	0.5000	0.6337	0.5476	0.5604	0.498
مصر*	H1	111	شمال أفريقيا	0.5706	0.6192	0.4683	0.5527	0.488
غابون*	H1	113	وسط أفريقيا	0.3235	0.6719	0.6250	0.5401	0.4313
بوتسوانا*	H1	115	أفريقيا الجنوبية	0.3647	0.6911	0.5591	0.5383	0.4253
كينيا*	H1	116	شرق أفريقيا	0.6765	0.5812	0.3402	0.5326	0.4541
الجزائر*	H1	120	شمال أفريقيا	0.2765	0.6966	0.5787	0.5173	0.4227
زمبابوي*	H1	126	شرق أفريقيا	0.5235	0.6135	0.3688	0.5019	0.3692

*الدول الي انتقلت من المستوى المتوسط إلى المرتفع في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في عام ٢٠٢٠.

المصدر :دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٠، ص٤٠

١٦- المراجع

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (بدون سنة نشر) "**كتاب لسان العرب**" دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد ٣، ص ١٩٩.
- أبومغايض، يحيى بن محمد على (٢٠٠٤) "**كتاب الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الأدري التقليدي**" الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة ط١، رقم الإيداع ٤١٥٨/١٤٢٥.
- امجدل، أحمد عبد الحفيظ (٢٠١٤) "**كتاب مبادئ التسويق الإلكتروني**" جامعة طيبة بالمدينة المنورة، كلية إدارة الاعمال، ص١٠٤.
- الحسانين، حسين عبد العزيز عبده (٢٠١٣) "**دراسة بحثية في شرح مواد لائحة المخازن**" عضو لجنة تعديل لائحة المخازن الحكومية، مدير إدارة المخازن، جامعة المنصورة.
- الرقابي، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٢) "**الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة تطبيقية على وكالة الوزارة لشئون العمل**" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- السعيدي، ثامر عبد الجبار عبدالعباس (٢٠١٨) "**كتاب التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني: دراسة مقارنة** " المركز العربي للنشر، القاهرة، ص٢٢٦.
- الشبل، عبد الرحمن محمد (٢٠١٣) "**أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة دراسة ميدانية**" رسالة ماجستير، الأردن – جامعة جرش.
- العيسوي، أحمد فؤاد& سمير أبو الفتوح صالح& أحمد حسن زغلول (٢٠٢٠) "**أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية**" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مجلد س٤٠،ع٣، 1547-ISSN1110، ص٥٢٣.
- القحطاني، ناصر (٢٠٢٠) "**كتاب الحكومة الرقمية- دائرة الاهتمام**" المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإصدار الثاني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص١٢.
- **المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافي حدوثه مستقبلا الأسباب – الحلول- الوقاية- القوانين والرقابة-المسئوليات – المخاطر – التطوير**"(نوفمبر ٢٠١٧م) القاهرة.
- الهوش، أبو بكر محمود (٢٠٠٦) "**كتاب الحكومة الإلكترونية الواقع والافاق**" مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص٢٤
- الوادية، محمد رفيق على (٢٠١٦) "**دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية**" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الوصال، كمال أمين "**كتاب ثقوب وجيوب: بحث في أسباب إهدار المال العام في مصر**" الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٨م، رقم الإيداع ٢٠١٧/٢٦٣٦٠، ص١٧٩.

- بو مروان، سمية (٢٠١٤) "**كتاب الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة** " مكتبة القانون والاقتصاد، جامعة الامام محمد عبده، الرياض، ص ١٠.
- تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (ديسمبر ٢٠١٥) "الإصلاح الإدارى.. مهمة عاجلة" القاهرة. http://www.caoa.gov.eg(يناير ٢٠٢٢)
- حامد، إبراهيم محمد (٢٠١٢) " **أساليب الرقابة على المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات** " رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حسين، محمد عبد العظيم على (٢٠٠٧) "**أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال المنشآت الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات**" رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجياس.
- عبد الفتاح، عز حسن **"مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS"**
- الناشر خوارزم العلمية، جدة، حي الجامعة (٢٠٠٨م) ص٥٦٠: ٥٦٣.
- عطية، محمد راضي (٢٠١٧) "**نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء. دراسة تطبيقية "رسالة** ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة٢٠٢٠ لرفع كفاءة الانفاق الحكومي.
- كتاب "**دليل ميكنة المالية الحكومية**" **(فبراير ٢٠٢٠) وزارة** المالية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وحدة الميكنة الإصدار الأول، ص ٥
- كتاب لائحة المخازن الحكومية، المطابع الاميرية، طبعة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢١، المادة ٤٦ ص١٤.
- مجاهد، أسامة أبو الحسن (٢٠٠٥) "**كتاب التعاقد عبر الانترنت**" دار الكتب القانونية، مصر، ص٣٤.
- نقد الله، كوثر عبد الحفيظ (٢٠١٨) "**تطوير نظام مزاد إلكتروني عبر الأنترنت بالتطبيق على شركة السهم الذهبي**" رسالة ماجستير، كلية علوم الحاسب، جامعة النيلين.
- وزارة الداخلية المصرية، إدارة المرور، موقع لوحتك دوت كوم "**شروط دخول المزاد**". www.lo7tak.com.eg(مارس ٢٠٢١)
- وزارة المالية المصرية، الهيئة العامة للخدمات الحكومية "**كتاب دوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠**".
- UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY 2020.
- Kidonge, K. Kenneth, "Automation Of Inventory Management Process", ResearchGate, Article (January 2009) Downloaded from: https://www.researchgate.net/publication/237663955.
- Like Zhang, (2022)" Parallel service mode of production and inventory for spare part inventory optimization" College of Electrical and Information Engineering, Hunan University, Changsha 410082, China.
- Harmen, Ferry Andika, & Rafika Yuniasih, "Inventory Management Analysis and Improvement of Inventory Control Procedures: Case Study in the Secretariat of the

Tax Court", in: Diah Andika Sari, et. als. (Eds.), Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), Volume 55, 6th International Accounting Conference (IAC 2017).

- Saunders, M, Lewis, P & Thornhill, A. (2012) Research Methods for Business-Students 6 th edition, England: Pearson Education.